

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨٩) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١١

بشأن المؤشرات الرسمية

المصرح باستخدامها في اتفاقات التمويل العقاري

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الإطلاع قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠١ للتمويل العقاري والمعدل بقرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛
وعلى قرارات مجلس الوزراء رقم (١) لسنة ٢٠٠١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري ورقم (١) ورقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون التمويل العقاري ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛
وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على شركات التمويل المؤرخة ٢٠١٥/٨/٤ ؛
وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٨/١١ .

قـرر

(المادة الأولى)

يشترط في اتفاقات التمويل العقاري التي لا تكون فيها قيمة القسط محددة، أن تكون قيمة القسط قابلة للتحديد سلفاً باستخدام معادلة ثابتة مربوطة بأحد المؤشرات التالية :

١. متوسط سعر العائد لسندات الخزانة ٣ سنوات (متوسط آخر ثلاثة عطاءات لوزارة المالية) .
٢. متوسط سعر العائد لسندات الخزانة ٥ سنوات (متوسط آخر ثلاثة عطاءات لوزارة المالية) .



أمانة مجلس الإدارة

٣. متوسط سعر العائد لسندات الخزانة ٧ سنوات (متوسط آخر ثلاثة عطاءات لوزارة المالية) .
٤. متوسط سعر العائد لسندات الخزانة ١٠ سنوات (متوسط آخر ثلاثة عطاءات لوزارة المالية) .
٥. متوسط سعري الإقراض والإيداع لليلة واحدة المعلن من البنك المركزي .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره ويغى كل حكم يخالف أحكامه .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

شريف ساهي



٤٦٠٧٦